



المتحدث الرسمي باسم شركة النفط اليمنية أنور العامري لـ «الميثاق»:

قرار تعويم النفط عدوان على اليمن

تريليون و273 ملياراً إجمالي ما رفدت به الشركة البنك المركزي عام 2013

تحديد غرامة على كل لتر بحسب الكمية من بعد فترة السماح لكل تاجر.. وللأسف تراكمت هذه الـ مليارات وأصدر أحد مسنولي الدولة الكبار قراراً بإبقاء التجار من الغرامات وحرمان الشركة من هذه الإيرادات.

لدينا كميات كبيرة

◆ شركة النفط دشنت قبل أيام بداية العمل في محطاتها الرسمية، هل نتطلع إلى استمرارية عمل محطات شركة النفط كي تقطع الطريق أمام احتكار التجار والأسواق السوداء، من الاستثمار في غشهم للمواطنين..؟

- نعم وكما لاحظ الجميع قبل انزال كميات شركة النفط بيومين أو ثلاثة أيام كانت الدببة البترول تتجاوز قيمتها 5500، وبمجرد وصول كميات شركات النفط نزل المبلغ إلى 4000 ريال، وهذا هو الفارق الكبير، والابتزاز الذي يقوم به الكثير من التجار على المواطنين، ليربحوا فارق السعر الكبير بعد كل دبة، والمواطن لا يكفيه ما يتعرض له من عدوان خارجي غاشم ووضع معيشي داخلي قاس، وهذا شيء مؤسف جداً ومخجل ما يقوم به بعض التجار من ابتزاز رخيص في حق المواطنين اليمنيين، وأقول هنا ان شركة النفط الآن لديها كميات كبيرة موجودة وكميات أخرى في طريقها إلى العاصمة وغيرها لا نريد الإفصاح عن الرقم من أجل عدم احتجازها، كون هناك للأسف بعض التجار يقومون بإخبار تحالف العدوان بأن هناك كميات من المشتقات ذاهبة إلى الشركة النفطية للبلاد ويقومون باحتجازها وتحميل غرامات كبيرة وتأخير وصولها، ولهذا نتحفظ دائماً عن الإفصاح عن الكميات والسفن واسمائها حتى وصولها إلى هنا سالمه، وطبعاً كما قلت لدينا كميات كبيرة ولكن نخشى ما نواجهه بشكل مستمر وخاصة في الفترة الأخيرة من ممارسات ممنهجة لعرقلة وإيقاف عمل الشركة بشكل كامل، حيث هناك من يقوم بعمل نقاط جمركية ومن ثم نقاط أمنية ومن ثم نقاط لمجاميع مسلحة ولاسلف لا ندرى كل هذا يصب لمصلحة من، نريد ان يعرف الجميع ان هذه دولة وشركة النفط صرح وطني عملاق يعمل لصالح الدولة وإيراداتها تصب بشكل كامل إلى خزينة الدولة، فلماذا كل هذا العبث...!!!

نواجه لوبي فساد

◆ ما رسالتك التي تؤد توجيهها للجهات المعنية؟

- أوجه رسالتي لجميع الجهات وخصوصاً السلطات العليا في البلد وأقول لهم يجب ان يعلموا علم اليقين ان شركة النفط هي مؤسسة حكومية رائدة ويجب تحييدها عن أي مباحات سياسية وإعطائها التسهيلات الكاملة التي تصب في انجاح عملها ومهامها، وكون إيرادات شركة النفط كلها تذهب إلى خزينة الدولة فهذا يعني انها توفر السيولة النقدية والاستقرار الاقتصادي كما توفر العملة الصعبة مرتبات الموظفين عندما تتم عبر منفذ واحد عبر شركة النفط لان إيراداتها بالكامل تذهب إلى خزينة الدولة، والجهات الأمنية وغيرها يجب ان تقوم بواجباتها وعملها الوطني بشكل كامل وأد تكون عيناً على الوطن.. الجميع للأسف بمن فيهم السلطات العليا تركوا شركة النفط تواجه لوبي فساد، والآن البعض يسعى للارتزاق منها وابتزازها، وهي في الحقيقة ليست للارتزاق والابتزاز فهذه المبالغ التي تقوم بتوريدها يجب ان تذهب إلى خزينة الدولة من أجل توفير مرتبات الموظفين ومن أجل استقرار الوضع الاقتصادي، وعلى الجميع ان يعي ويعترف ان شركة النفط اليمنية تعد صرحاً وطنياً عملاقاً وإذا انهار سينهار كل شيء لاحقاً..



متنفذون وتجار كبار يعملون على تدمير الشركة وخصخصتها

أكثر من 7 آلاف موظف يعملون في شركة النفط ولن يسمحوا بتدمير هذا الصرح الوطني

قرار التعويم سحب من الشركة سلطة الرقابة على المحطات والتجار

تجار يبلغون تحالف العدوان باحتجاز الكميات الخاصة بالشركة

وبشكل كامل ابتداءً منذ بدء إنشاء أي محطة وإعطائها التصريح مروراً بإعطائها الكميات النفطية للبيع، بمعنى أن كل الاجراءات كانت تتم تحت سلطة شركة النفط، ولها الحق في إيقاف وإغلاق أي محطة مخالفة، كما كانت ترأبب المعايير، ولكن للأسف قرار التعويم منح التجار السلطة الكاملة ونزع هذه الرقابة التي كانت من قبل شركة النفط على هذه المحطات وعلى التجار بالكامل، واليوم تصلنا الكثير والكثير من التظلمات من مواطنين يسكنون من بعض المحطات من سوء المادة النفطية ورياحها، والتاجر هنا يلهمه جودة المادة ولا يهجمه المواطن، بل يهجمه فقط كم الدخل الذي سيحصل عليه، واتضح لنا من خلال الشكاوى ان هناك من يقوم بشراء أسوأ المواد النفطية وبأسوأ المواصفات ويقوم ببيعها، إلى جانب من يقومون بخلط المادة النفطية مع مواد أخرى كالماء وغيره، ومن يقومون باللعب بالمعايير نفسها والتلاعب بالعدادات، فمثلاً الدببة البترول المفروض تكون 20 لتراً في معايرة تكون على 16 و17 و18 لتراً.. أصف إلى ذلك أن أحد مسنولي الدولة أصدر قراراً بإبقاء التجار من غرامات تصل إلى عشرات المليارات خاصة بشركة النفط.. وهي غرامات تخزين المشتقات النفطية، حيث يقوم التجار بتخزينها لمدة طويلة حتى يرتفع سعرها ثم يقومون ببيعها السوق السوداء.. بعد ذلك وضعت شركة النفط فترة محددة وبعدها يتم

طالب نائب مدير دائرة الشؤون الفنية المتحدث الرسمي باسم شركة النفط اليمنية بالعمل على استعادة نشاط الشركة كما كانت عليه في السابق ودون توقف، ودعا المهندس أنور العامري إلى تحييد الشركة عن المباحات السياسية وتسهيل حركة قاطراتها على طول الطريق من منشأة الحديدية حتى وصولها إلى محطات الشركة وضمان عدم عرقلة القاطرات الخاصة بها في النقاط الأمنية والجمركية ونقاط المصانع المسلحة، وقال العامري في حوار مع صحيفة «الميثاق»: «ان شركة النفط اليمنية شركة وطنية عملاقة ورائدة للاقتصاد الوطني ويجب تجنبها أي مباحات ورفع الضغوطات والتدخلات في عملها ونشاطها من أي جهة كانت كونها إحدى الركائز العامة للاقتصاد الوطني واستقرار العملة في البلاد وهي ملك للشعب اليمني بأكملها» .. مؤكداً ان شركة النفط اليمنية هي الجهة المخولة قانوناً باستيراد المشتقات النفطية وتسويقها محلياً وتوزيع جميع الشحنات المستوردة في المنشآت التابعة للشركة، مشدداً على ضرورة إزالة ورفع كافة العراقيل والمعوقات التي تحول دون قيام الشركة بواجباتها الوطنية التي أنشئت من أجلها.. تفاصيل أكثر في اللقاء الذي أجرته صحيفة الميثاق مع أنور العامري- نائب مدير دائرة الشؤون الفنية المتحدث الرسمي باسم شركة النفط اليمنية.. فإلى التفاصيل:

لقاء/ فيصل الحزمي

المالية تجمّد أرصدة الشركة في البنك المركزي وبقية البنوك

هناك خلط للنفط بالماء وعبث بالعدادات واستيراد بأسوأ المواصفات

متنفذون وتجار كبار يعملون على تدمير الشركة وخصخصتها

أكثر من 7 آلاف موظف يعملون في شركة النفط ولن يسمحوا بتدمير هذا الصرح الوطني

قرار التعويم سحب من الشركة سلطة الرقابة على المحطات والتجار

تجار يبلغون تحالف العدوان باحتجاز الكميات الخاصة بالشركة

العراقيل والصعوبات والمحاولات من خلال أخذ كميات من المشتقات النفطية من بعض التجار المقربين من الشركة ومن يريدون خدمة الوطن وقيامها ببيعها ومن ثم محاسبة التجار لاحقاً، وأقول ان أرصدة شركة النفط الموجودة في البنك المركزي التي تم تجميدها، والأرصدة الأخرى التي فتحتها شركة النفط بموافقة البنك المركزي ووزير المالية والقائم بأعمال رئيس الوزراء السابقين في البنوك التجارية هي خاصة بشراء المشتقات النفطية..

اللعبة كبيرة جداً

◆ ما موقف وزارة النفط والمعادن مما تتعرض له شركة النفط اليمنية..؟

- نعم.. وزارة النفط في الوقت الراهن تقوم بدور كبير وفاعل بل وداعمة رئيسية للشركة كما تقوم بإيصال كل المذكرات والشكاوى التي تصلها من الشركة للجهات المعنية بما فيها رئاسة الوزراء لطرحتها ومناقشتها، إلى جانب التنسيق مع بقية الجهات الحكومية الأخرى،

لكن اللعبة التي تحاك ضد شركة النفط -للأمانة- كبيرة أكبر من الشركة والوزارة وغيرها..

منح التجار السلطة الكاملة

◆ أي مدى شركة النفط اليمنية لها سلطة رقابية اليوم على محطات البترول المنتشرة في عموم محافظات الجمهورية..؟

- طبعاً في السابق كانت الشركة تتولى كل ذلك العمل الإشرافي والرقابي

◆ ما أبعاد قرار التعويم وأثره على شركة النفط اليمنية..؟

- قرار التعويم قرار كارثي خصوصاً في الأيام الحالية في ظل العدوان الخارجي والحصار، وهذا القرار سلب الشركة الامتياز الخاص بها في استيراد المشتقات النفطية من الخارج وتوزيعها وتسويقها محلياً، وهذا القرار اعطى هذا الحق والامتياز للتجار حيث انه وبعد صدور هذا القرار في 27 يونيو 2015م قام هؤلاء التجار بسحب ارصدهم من البنك المركزي وبقية البنوك التجارية الأخرى لشراء المواد النفطية من الخارج مما تسبب في شحة السيولة النقدية المحلية في البنك المركزي وتسبب في الرفع الخيالي لعملة الدولار، وشركة النفط اليمنية هي صرح وطني عملاق كانت تشارك وبشكل كامل بإيراداتها إلى البنك المركزي مباشرة وإلى خزينة الدولة حيث بلغت في العام 2013م 273 ترليون و273 ملياراً م فارق الدعم الذي كانت تدفعه الدولة لشركة النفط، فتخيل انت هذه كلها توقفت وأصبح هناك أكثر من 20 او 30 مصدرأ من التجار يتسابقون لسحب العملة الصعبة من السيولة لشراء المشتقات النفطية مما تسبب بارتفاع سعر الدولار وشحة السيولة في البنك المركزي وعدم قدرة الدولة على دفع رواتب الموظفين، وكل هذه كانت بسبب قرار التعويم.

حرب ممنهجة لتدمير الشركة

◆ محطات شركة النفط اليمنية كلها

توقفت عن العمل وتركزت المجال مفتوحاً أمام المشتغلين بالسوق السوداء مع ان المهام التي أنشئت من أجلها الشركة توفير المشتقات النفطية وتوزيعها.. ما سبب ذلك..؟

- طبعاً شركة النفط اليمنية أنشئت من أجل القيام بهذه المهام الوطنية وهي توفير المشتقات النفطية، ومنذ انشائها في عام 1961م وهي تعمل من أجل توفير احتياجات المواطنين من المشتقات النفطية، والآن تماهت التجار ومن ورائهم وأقولها للأسف متنفذون ومسنولون كبار في الدولة ليعملوا جميعاً في بوتقة واحدة من أجل تدمير وانهايار وخصخصة شركة النفط اليمنية بالكامل، لكن شركة النفط التي تحوي أكثر من 7 آلاف موظف لن يسمحوا

بذلك على الاطلاق ومستعدون لعمل أي شيء من أجل الدفاع عن هذا الصرح الوطني والاقتصادي العملاق ولن يتخلوا عنه مهما كانت المؤامرات، وطبعاً كل تلك المحاولات التي سعت وتسمى اليوم جاهدة لليل من شركة النفط إلى جانب توجيه وزارة المالية للبنك المركزي بتجميد أرصدة الشركة في البنك المركزي وفي البنوك التجارية الأخرى تعتبر حرباً ممنهجة ومخططة سلفاً لتدمير شركة النفط وإيقافها عن العمل، لكن قامت شركة النفط تحاول جاهدة تجاوز كل تلك

لتحويل نظام الجمهورية في تركيا إلى نظام «إسلامي معتدل» لأنه الوطني الذي يقوم بحماية المصالح الأمريكية في المنطقة على أتم وجه.

ومع وجود نجم حزب العدالة والتنمية، كان سبب أن الطبقة السياسية القديمة في تركيا؛ لم تستطع تلبية الاحتياجات الإقليمية والعالمية للمعسكر المسيطر بما يتناسب مع الحجم الذي وصلت إليه تركيا في المرحلة الجديدة التي دخل إليها العالم، بعد أن عجزت عن إعادة هيكلة نفسها، فكان انتحارها الجماعي الذي استغلته الزدغانية لصعودها إضافة للثأر والغدر الذي مارسته حتى مع أقرب حلفائها بمن فيهم جماعة فتح الله غولان، ومن ثم كان على الولايات المتحدة الأمريكية أن تسعى طول الوقت لتقوية هذا الحزب العلماني عند كل هزة كادت أن تطيح به كما حصل في مظاهرات حديقة غيري العارمة أو ساحة تقسيم في كل من أنقرة واسطنبول، لأن المفصل كان دائماً: تحويل تركيا لتكون دولة فرعية إمبريالية عبر ترجمة مصطلح «مشروع الشرق الأوسط الكبير» إلى مصطلح «العثمانية الجديدة»، هذا المفصل الذي انكس عند البوابة السورية، فالثنائي أردوغان - أوغلو المحدودان بالتعليم الديني المحافظ والضيق، فهما - ولو متأخرين - أن الموضوع ليس بهذه السهولة فهناك عراقيل كثيرة تقف أمام لعب تركيا دور الوكيل في سوريا منها علاقات أردوغان مع الرأس المال الروسي وإرتباط تركيا بالغاز الطبيعي والروسي والإيراني إضافة إلى أن تدخلهم العسكري في سوريا كان من الممكن لهكذا حماقة أن تشعل حرباً كونية.. وحزب العدالة التركي لم يكن إلا من الخطة الاجرائية لاستراتيجية مؤسسة «راند» لانشاء شبكة اسلام معتدل الهادفة - كما جاء على لسان رئيس المخابرات الأمريكية السابق عام 2006م - إلى صناعة اسلام يناسب الغرب بعد عملية التثوير وحدث الانقسام، وهو الامر الذي سوف يبرر لهم السيطرة على خطوط حركة التجارة ومصادر الطاقة، كما نلاحظ ذلك في الدول التي شهدت أحداث الاضطرابات في العام 2011م، وليس بعيد عن الذاكرة الدور التركي في أحداث 2011م وهو الامر الذي يضع حركة الإخوان العالمية في دائرة الاتهام في استهداف الشعوب العربية والاسلامية والعمل على زرع الفتن والدخول إلى دوائر التفكيك التي تتل «من البنية الاجتماعية العربية اليوم، ومثل ذلك يهدد للفرز ويحيل الانتصار سهلاً كما قال «جيمس وولسي»: «سيتم انقسامهم على بعض بنحرات تعصبية ومن بعدها قادمون للتحرف وسوف تنتصر...» والاخطر من كل ذلك نشط المفهوم والتباسه وهو أمر تشتغل عليه مائة الاخوان الاعلامية من قبل ومازال مستمراً، فالاحتلال تحريف، والتحرير احتلال، والوطني محتل، والغريب وطني، ولابد من مقارنة مثل هذه الاختلالات حرصاً على وطننا واستقلالها وحرمتها وكرامتها وسيادتها.



صراع الحضارات

عبدالرحمن حماد

للكتاب- وزارة الثقافة، بتعريب لأمجد سليمان الإبراهيم- وخلاؤه يكشف بنار داغ الميول الأولى لاردوغان وعصابته حيث ذهب إلى القول انه بالإضافة لتلبية متطلبات الراسمال الضخم، المطلوب لهذه الغاية ليس نظاماً كريماً كالنظام السعودي، بل أسلمة منخفضة الكثافة؛ تقرب تركيا من العالم الإسلامي، ونسأهم في جعلها زعيمة عليه، بعد أن ابتعدت عنه العلمانية الكاثلية دون أن تحقق «أورويتها»، ومن ثم تسهيل بسط السيطرة الأمريكية على المنطقة عبر تركيا، لكن الذي أفرزه هذا المشروع -حسب الكاتب- أنه كما كانت تركيا ضحية استراتيجية «الحزام الأخضر» التي طبقها الناتو في مرحلة الحرب الباردة، يراد لها اليوم أن تكون أيضاً ضحية «الاسلام المعتدل» في الربع الأول من القرن الحادي والعشرين، مستغلة رجال مهوسين بالسلطة حتى ولو تم تدمير تركيا بكاملها. فقد كان رجب طيب أردوغان وحزبه، يدركون عدم بقائهم في السلطة إذا فقدوا الدعم الأمريكي الذي يعتبر أهم مصادر سلطتهم، وعندما كان يتجاوز الحدود المرسومة له وينتهك الاتفاقيات التي تم وضعها، تكون ردود أفعال المحافظين الجدد عنيفة - كما حصل عام 2006م مثلاً - ما جعله وحزبه يعيشون حالة كبيرة من الدعر اضطرت أحد مؤسسي الحزب «جنيد زابسو» ليقول للأمريكيين «نحن بحاجة إليكم، وأنتم بحاجة لحزب العدالة والتنمية» في فترة أخرى، ولهذا السبب استخدموا رئيس الوزراء أردوغان قبل أن تنكسه إلى أسفل الصرف الصحي»، فالإدارة الأمريكية عملت على حزب العدالة والتنمية كمشروع باعتباره واحداً من القوى الحاملة للسياسة التي تنتهجها في تركيا والمنطقة، وهي أحياناً تؤدبه لكي يصبح أداة مناسبة على المدى الطويل.. والاتفاق يبقى قائماً بينهما

برز في الخطاب الفكري والثقافي الغربي قبل زمن موضوع صراع الحضارات (المعنى هذا الموضوع حالة ذهنية وفكرية ترفية بل كان حالة من حالات التجدد للجدلية التاريخية - صراع الطبقات والمصالح الاقتصادية - لكنه أخذ حضارياً جديداً، ولذلك لا يمكن القفز على حقيقة الثنائية التاريخية الحضارية بين الروم والفرس، وهي الصورة النمطية التاريخية التي بدأت حالتها تتجدد في المشروع الرأسمالي منذ منتصف سبعينيات القرن العشرين وصولاً إلى مطلع الألفية الجديدة -فكرة الأصوليات التي قال بها برجنسكي في سبعينيات القرن العشرين وراث فيها الإدارة الأمريكية قارب نجاة للرأسمالية من الزعيمة المحتملة أمام الشيوعية والاشتراكية لم تغفل الحضارة الفارسية بل كان من نتاجها ثورة ايران الاسلامية التي قادها الامام الخميني نهاية سبعينيات القرن العشرين وكذلك استراتيجية مؤسسة «راند» لعام 2007م التي كان من نتاجها تورات الربيع العربي في عام 2011م، كانت ايران تحضر في ثنائيات الانقسام وبالتالي لا يمكن اغفال البعد الحضاري في الصراع القائم بين الشرق والغرب. فإيران في تدخلها مع الملف اليمني كما هو معلوم تفرغ أجندتها بطريقة استخبارية بالغة الحذر، وقد كان اشتغالها في اليمن منذ وقت مبكر عن طريق مؤسسات مجتمع مدني كالحزب الديمقراطي الذي نشأ في العقد الأول للألفية، وعن طريقه تم تفويض رومان الحركة الثقافية الوطنية وكذا الإعلامية أو عن طريق اشتغالها على ملف قضية صعدة واستغلال المساحة التي تركتها حركة الحروب بين النظام وجماعة الحوثيين (أنصار الله) الذي عمل العدوان السعودي على توسيع دائرته ودائرة الاشتغال فيه إلى الحد الذي وصل إليه الحال اليوم، فالعدوان عمل على تكثيف الحضور الإيراني وبطريقة مرنة وأصبح المشهد السياسي اليمني تتنازعه ايران وأذرعها، والسعودية وأذرعها، ومن هنا تأتي أهمية اليقظة والتنبه لهذه الظواهر حتى تتمكن من السيطرة على مقادير المستقبل، فالصمت أمام مثل هذه الظواهر يعزز من عوامل الارتعاش للخارج تحت أي ظلال أو مسميات، كما أن معالجة الظواهر وقت نشونها وبروزها يجعل طرق ووسائل المعالجة أيسر وأبسط من حال التمدد والتوسع والتمكن. وفي مقابل ايران كانت تركيا قد عملت على إنشاء حزب العدالة -والهدف من إنشاء هذا الحزب الأمريكي ذي الوجه التركي- هو القضاء على مختلف التقدميين واليساريين والاشتراكيين والثوار في الداخل التركي الذين يطالبون منذ عشرات السنين بخروج تركيا من حلف الناتو، والتوجه صوب علاقات مع روسيا وإيران وسوريا والعراق فيما أطلق عليه المثقفون الأتراك بالتحالف الأوراسي.. والتخلص من أرت الكاثلية، وتغيير أنظمة الدول المجاورة، أو ما سماه الكثير من الكتاب تحفيبة الجمهورية الأولى» العلمانية، كما يذهب إلى ذلك كتاب «حزب العدالة والتنمية ومشروع أمريكي - حزب عمليات» للكاتب التركي مردان ينادرغ - الكتاب صدر مؤخراً عن الهيئة العامة السورية